

الركوع قوله مع تفرقة اي الركعتين قدر شبر قوله وعصبي وشعري
قوله قد يسكرون اليانهم فصل في بيان الاعتدال قوله لك الحمد
حد كثيرا طيبا مباركا فيه قوله بالرفع اي صفة او خبر مبتدأ محذوف
وبالنصب وهو المعروف في روايات الحديث حال اي ما لا يتقدم في حقيقته
قوله كونه جسما اي من نور كما ان السنينات تقدر جسما مظلمة ولا بد
من ذلك التقدير على كونه صفة ايضا في قوله اي يا اهل المشاء اشار
به الي انه منصوب على التذلل لانه مصاف ويجوز الرفع بعبارة قوله
مبتدأ ويجوز كونه خبرا عن الجملة قبله اي هذا القول لا يتوجه الى الله
كقوله او خيرا الحمد ولك خيرا اول او متعلق بالجملة قوله معترضة اي بين
المبتدأ والخبره واذا عطف باعتبار لفظ كل لان المقصد ان يكون الخلق
اجمعون بمنزلة عبد واحد وذلك واحد قوله الحمد نوح الطيم على الصحيح
وجوز جماعة الكسرى الاسراع في الحرب والاجتهاد في العمل بالتمتع بما هو
بالرخصة في ربه حتى يلا هزيمة كلنا بلا او قال الخبر في العبد وكلنا لا
يدل من هنا قوله وهو الي من شئ بعد عمله فيما عدل الامايب واعتمده
ان لا يزيد على سمع الله لرجله ريبا لكل الحمد وقوله في النهاية يمكن جعل
الاول على المنع والامام من غير الثاني على خلافه قوله ان قصده ان
لم يكن فيها معنى الدعاء كقوله او فيها معناه ولم يقصد بها التوسل
بجده قوله وبدعاء احمد ربه في النهاية استعراظ استعمال البدل على دعاء
وتقاء ونقله عن ائمة والده قوله اي يصح لا بد من سجدة في سجدة
الاولى وردت في ارضية صلى الله عليه وسلم كلها بلقط الا فراد الاروايد
في السنن و فرق بان الكل ما مورون بالادعاء الا في السنن فان
المعلوم يوم فقط فنخلص ان المأثور باق به ما ورد وان الخبر يكون ان
يخص نفسه بقوله لرفع اضطر في هذا الجملة كلام الله في كتيبه

بطلان

في الاول وعنده وفي شرح السنن الخطيب اني الشا بالرفع باية لا يس قلب
كفيه عند قوله في السنن وقناشها قضيت زاد في المعنى فان الخسرة
في الصلاة ليست مطلوبة وفي صراطي الترخ للشو برب جعل طهرها الي
السماع عند قوله وقناشها قضيت قد استجنا في شجدة ولا يعنى بان
فيه حركة وهي غير مطلوبة في الصلاة اذ جعلها فيما لم يرد له وهو في ما يرد
من ركعة لم يصح بان في خصوص وقناشها قضيت وفي الخلق في
عند قوله وقناشها قضيت وفي قناشها قضيت طلب قلب كمنه في
الدعاء برفع يديه ولو في صلاة وفي شرح مختصر الايضاح لعبد البر وقناشها
م وان ضم اليدين في الدعاء او في في التختة والنهاية التحسين بين الفهم
قوله مع الوجبة اي في الصلاة واما خارجا فيس كما سيأتي في كلامه
قوله والحصى اي ليس الجهر بالسنن قوله مطلقا عنده وفي النهاية ليس
الجهر بالسنن النازل مطلقا للامام والمنع ولو سرت كما اتفق الروايد
قوله فيوم لها ذلك التختة والنهاية وقناشها واتى به الشا بالذم
في شرح التختة لم يغير في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين ابيانه
لها وبين تأنيبه ولو جمع بينهما فواجب اشتر وهذا في العمل بالارباب فلعله
اولى وعلمه عمل المنع ولو كان في قوله فانك تقصير ولا يقصير عليك
صدقت وبررت بطلت صلاة عند الله خلافا لم قوله ان لم يسمع
لاسر الا لام يداو لغويا وصح او سمع صوتا لمنه قوله ونقبت
فيها السنن الصحيح ثم يحتم تسوأل رفع تلك النازل فان كان جديا دي
ببعض ما ورد في ارضية الاستسما قوله انعاد بقوله او لبعض
قوله فعل ذلك اي السنن يدعو على تاني اصطابة القرا بينه وبين قوله
لدفع صر لا يظن الى المقولبة اذ لا يمكن تدركهم قوله فاليسين
اي ولا يكره عند النازل لولا الجفارة فيكره فيها مطلقا فصل

بلغ

المنع